أصدر قراراً بإعداد وثيقة شاملة لتنظيم العمل داخل «التعليم الخاص»

الطبطبائي: نظام المراقب الوطني «قفزة مفصلية» نحو تعزيز النزاهة والشفافية

سنواصل تطوير الإجراءات الإدارية وتحسين آليات العمل لضمان بيئة تعليمية عادلة

الطبطبائي متوسطا الصورة الجماعية

أكد وزير التربية م. سيد جلال الطبطبائي، على أن وزارة التربية تؤمن بأن الحفاظ على نزاهة العملية التعليمية مسؤولية مستمرة، وعمل متجدد لا يتوقف، لذا سنواصل تطوير الإجراءات الإدارية وتحسين آليات العمل، لضمان بيئة تعليمية عادلة، تواكب طموحات أبنائنا المتعلمين وتسهم في إعداد جيل واع ومسؤول قادر على قيادة المستقبل والمساهمة في نهضة الكويت.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الوزير الطبطبائي خلال حفل تكريم المراقبين الوطنيين الذي أقيم مساء أمس الأربعاء، على مسرح وزارة التربية بمنطقة جنوب السرة.

وقال الطبطبائي في كلمته: "يسرني أن أكون بينكم في هذا اللقاء الأخوي الذي يجمعنا، لقاء تسوده روح التعاون والتكامل، ويهدف إلى تعزيز المسيرة التعليمية نحو آفاق أكثر تطوراً وتميزاً، لنحتفي معاً بإحدى أبرز المبادرات التي أحدثت نقلة نوعية في المنظومة التعليمية، نظام المراقب الوطني للإشراف على سير عملية الامتحانات."

وأكد الطبطبائي على أن نظام المراقب الوطني ليس مجرد خطوة تنظيمية، بل قفزة مفصلية نحو تعزيز النزاهة والشفافية وضمان المصداقية في عملية سير الامتحانات. حيث انطلق النظام من فكرة طموحة وتطور إلى نموذج مؤسسي رائد قائم على أسس متينة ولوائح دقيقة، مما كفل إجراءات رقابية عادلة أسهمت في حوكمة العملية التعليمية.

وأشار الطبطبائي إلى أن نجاح هذا النظام لم يكن ليتحقق لولا تضافر الجهود وتكامل الأدوار بين جميع العاملين في الوزارة، بدءاً من القيادات التربوية، ومديري المدارس، ورؤساء اللجان، وصولاً إلى المراقبين والملاحظين الذين بذلوا أقصى ما لديهم لضمان تطبيق الإجراءات بأفضل صورة ممكنة، مما كفل لكل متعلم ومتعلمة حقهم الكامل في تحقيق أفضل النتائج وفق عملهم واجتهادهم الحقيقي.

كما أعرب الوزير الطبطبائي عن فخره واعتزازه بروح التعاون المثمرة التي تجلت من الطلبة وأولياء أمورهم، حيث كان لتفاعلهم الإيجابي وتكاتفهم المستمر دور كبير في تكريس قيم الجد والمثابرة.

وانطلاقا من هذا الالتزام، دعا الجميع إلى العمل بروح الفريق الواحد، واضعين المصلحة العامة فوق كل اعتبار، حيث لا يكتمل النجاح إلا بتكاتف الجهود وتوحيد الطاقات نحو أهداف واضحة.

وأضاف الطبطبائي: "أدعوكم جميعاً إلى تحمل المسؤولية بجدية والعمل بعزيمة لا تلين، فتسريع وتيرة الإنجاز يتطلب التخطيط الدقيق والتنفيذ الحازم، لضمان تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وفاعلية."

كما ذكر الطبطبائي أن خطة إصلاح التعليم التي حظيت بدعم ورعاية قيادتنا الحكيمة تمثل محطتنا القادمة التي تستدعي العمل المشترك والمسؤولية الجماعية لتحويلها إلى واقع ملموس يسهم في بناء مستقبل تعليمي أكثر تطوراً واستدامة تحقيقاً لتطلعات قيادتنا الرشيدة وطموحات أجيالنا القادمة.

وتابع الطبطبائي حديثه بالقول: "لنجعل الكويت مظلتنا.. والولاء بالعمل نهجنا والإخلاص فيه غايتنا... إننا نؤمن بأن الوطن لا ينهض بالشعارات وحدها، وإنما بالإصرار، والإبداع، والعمل بروح الفريق الواحد والتكاتف بين الجميع." وأضاف: "ندعو كل فرد يعمل بوزارة التربية، من كل موقع، إلى أن يكون جزءاً من هذا البناء، وأن يستشعر قيمة عمله وأثره في الارتقاء بجودة التعليم وتعزيز ريادة الكويت في المجال التربوي، وصناعة أجيال مؤهلة وقادرة على بناء نهضة علمية ومعرفية مستدامة."

وفي الختام، قال الطبطبائي: "لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من التزم بتحمل مسؤولياته في تنفيذ النظام بكل كفاءة وإخلاص، فجهودكم محل فخر واعتزاز، وتعكس التزامكم الثابت ومسؤوليتكم الجلية في تكريس قيم النزاهة والشفافية، والتميز في المسيرة التعليمية".

وأضاف: "نسأل الله العلي القدير أن يديم على وطننا العزيز نعمة الأمن والاستقرار، وأن يوفقنا جميعاً لخدمة هذا الوطن الغالي ورفعته تحت قيادة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ صباح الخالد".

من جهة أخرى أصدر وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي قرارا بتشكيل فريق عمل متخصص لإعداد وثيقة متكاملة لتنظيم قطاع التعليم الخاص، وذلك لوضع إطار شامل يوضح آلية عمل الإدارات والمراقبات والأقسام المختلفة للمدارس العربية والأجنبية الخاصة، وتحديد مهام العاملين ومسؤولياتهم، إضافة إلى القوانين والجزاءات المرتبطة بهذا القطاع. وحدد القرار مهام الفريق بجمع البيانات العامة والأساسية عن الإدارة وما يتبعها من جهات.

وأطراف مستفيدة مثل الإدارات الداخلية وأصحاب المدارس والاعتمادات الخارجية وغيرها فيما يتعلق بالمدارس مع حصر القرارات السابقة وترتيبها وإعداد قرارات مستندة إلى قوانين صحيحة وحديثة تخدم مستجدات العملية التربوية.

وتضمن القرار إعداد برنامج إلكتروني خاص بالشهادات الدراسية ليكون مرجعية رسمية لجميع الشهادات الصادرة عن المدارس الخاصة، بحيث يشمل البرنامج أيضاً آلية معادلة الشهادات الصادرة من وإلى وزارة التربية واعتمادها لاستكمال الدراسة الجامعية، بما يضمن وجود مرجعية الشهادات وحفظها.

وفي خطوه تهدف إلى تحقيق نتائج عادلة وواقعية تراعي الفروقات بين الأنظمة الدراسية التي تشملها المؤسسات التعليمية في التعليم الخاص، وجه الوزير الطبطبائي الفريق المختص بوضع منهجية معادلة موحدة ودقيقة لحساب المعدلات الدراسية بشكل يعكس التقييم الحقيقي لكل نظام دراسي، بحيث تعتمد هذه المعادلة على الوزن النسبي لكل نظام، لضمان العدالة في توزيع الدرجات وتقييم الطلاب بدقة وفق أساليب التقييم المعتمدة في كل نظام.

وأوضحت وزارة التربية أن فريق العمل المختص سيعمل على وضع معايير وضوابط رقابية شاملة لأنظمة التعليم الخاص، سواء العربية أو الأجنبية، تلزم المؤسسات التعليمية الخاصة بتسجيل الطلبة وإعداد البيانات والشروط الخاصة بسجل الطالب وترتيبها وضمان دقتها.

وتزويد إدارة نظم المعلومات بالوزارة بها لإصدار شهادات ثابتة واضحة ذات مرجعية لدى الوزارة وإدخال درجاتهم في نظام إلكتروني مخصص لسجل الطالب، وذلك وفقا لمواعيد محددة تتماشى مع التقويم الدراسي لكل نظام.

وأكدت الوزارة أن الوثيقة ستركز على تعزيز معايير كفاءة التعليم في جميع الأنظمة التعليمية المعتمدة بقطاع التعليم الخاص، سواء العربية، الأميركية، البريطانية، أو ثنائية اللغة، كما ستتضمن الهيكل التنظيمي للقطاع وبطاقات الاختصاص، ودليل العمل لكل الإدارات والأقسام، بالإضافة إلى توضيح فلسفة المعادلات التعليمية لكل نظام وكيفية حسابها.

وفي الختام، أكدت وزارة التربية حرصها على تطوير سياسات متوازنة تحقق النهوض بقطاع التعليم الخاص من خلال إشراك المختصين وأولياء الأمور في إعداد المعايير والأنظمة المدرسية، بما يضمن تحقيق أفضل الممارسات التعليمية والتأهيلية.

ندعو الجميع إلى العمل بروح الفريق الواحد واضعين المصلحة العامة فوق كل اعتبار

برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالإنابة

«اللجنة العليا» تقرر سحب وفقد وإسقاط الجنسية الكويتية من 476 حالة

الشيخ فهد اليوسف

عقدت اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية اجتماعا أمس الخميس برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف وقررت سحب وفقد وإسقاط الجنسية الكويتية من 476 حالة تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء.

وقالت وزارة الداخلية في بيان صحفي إن اللجنة قررت فقد الجنسية الكويتية وفقا للمادة "11" من قانون الجنسية الكويتية رقم "15" لسنة 1959م وتعديلاته من 13 حالة للازدواجية.

وأضاف البيان أن اللجنة قررت سحب شهادة الجنسية الكويتية وفقا للمادة "21 مكرر أ" من قانون الجنسية الكويتية رقم "15" لسنة 1959م وتعديلاته من 443 حالة "غش وأقوال كاذبة "تزوير" وممن يكون قد اكتسبها معهم بطريق التبعية".

وأشار إلى أن اللجنة قررت سحب الجنسية الكويتية وفقا للمادة "13" فقرة "4" من قانون الجنسية الكويتية رقم "15" لسنة 1959م وتعديلاته من 3 حالات "مصلحة عليا للبلاد".

كما قررت اللجنة سحب الجنسية الكويتية وفقا للمادة "13" فقرة "2" من قانون الجنسية الكويتية رقم "15" لسنة 1959م وتعديلاته من 16 حالة "جرائم مخلة بالشرف والأمانة" وهي بالتفصيل "حالتين من حملة إحصاء 1965 و4 حالات "أبناء كويتيات" وحالتين "أعمال جليلة" و8 حالات "أبناء المتجنسين"".

وأضاف أن اللجنة قررت إسقاط الجنسية الكويتية وفقا للمادة "14" فقرة "3" من قانون الجنسية الكويتية رقم "15" لسنة 1959م وتعديلاته من حالة واحدة لـ"المساس بولائه للبلاد".

عقب توقيعه بروتوكول تعاون بين المركز و"المواصلات"

العمر: «واصل» يعزز التكامل بين الجهات الحكومية لتقديم خدمات أكثر كفاءة للمواطنين والمقيمين

جانب من توقيع الاتفاقية

أكد وزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر العمر، أن مركز الاتصال الحكومي "واصل" سيعمل على تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية لتقديم خدمات أكثر كفاءة وسرعة للمواطنين والمقيمين.

جاء ذلك في تصريح صحافي، للوزير العمر أمس الخميس، عقب توقيع بروتوكول تعاون بين مركز الاتصال الحكومي "واصل" ووزارة المواصلات في مقر الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

ودعا العمر جميع الجهات الحكومية إلى التعاون مع "واصل" والاستفادة من إمكاناته في تعزيز خدمات الاتصال والتفاعل مع الجمهور بما يدعم جهود الحكومة في تحقيق التحول الرقمي وتقديم خدمات ذات جودة عالية.

من جهته قال وكيل وزارة المواصلات بالتكليف مشعل الزيد، في تصريح مماثل، إن هذا التعاون يأتي ضمن تضافر الجهود الحكومية الرامية إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير أدائها المؤسسي وتحسين خدماتها وتسهيل الحصول عليها بأقل تكلفة وأعلى كفاءة وبأسرع وقت.

وأضاف الزيد أن هذه الاتفاقية تعكس مدى حرص الوزارة على تطوير الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمقيمين بالاتفاق مع الجهات والمؤسسات الحكومية لتحقيق الوصول إلى خدمات ذات مستوى عال من شأنها التسهيل على المواطن والمقيم في إنجاز معاملاتهم.

وأوضح أن هذا الإجراء جاء تماشيا مع توجيهات مجلس الوزراء وتعليمات وزير "الاتصالات" بضرورة تعزيز سبل التعاون بين الجهات التابعة لوزير "الاتصالات" من خلال وضع آلية واضحة لتطوير خدماتها للوصول إلى التكامل بين الجهات ذات الصلة.

وأكد أن هذه الخطوة تأتي ضمن الآلية التي أطلقتها الوزارة نهاية العام الماضي لتحصيل مستحقاتها المالية لدى الغير من خلال تعزيز سبل التعاون بين الوزارة والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات لإتاحة الفرصة للمواطن والمقيم الاستفسار عن المديونية المترتبة عليه.

وذكر أن الاستفسار عن المديونية والسداد يأتي من خلال تمكين "واصل" من تقديم بعض خدمات وزارة "المواصلات" ومنها اتاحة الفرصة للمواطنين والمقيمين الاتصال على مركز واصل "101" للاستفسار عن المبالغ المستحقة والتي يمكن سدادها عبر تطبيق "سهل" الحكومي أو موقع الوزارة الالكتروني أو الحضور لمقسم المنطقة أو الحكومة مول والدفع من خلال خدمة "كي نت".

بدورها أكدت المدير العام للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالتكليف نجاة إبراهيم، أن هذا التعاون يعكس رؤية الجهاز في تعزيز البنية التحتية الرقمية للحكومة ودعم المبادرات التي تساهم في تحسين كفاءة الخدمات الحكومية المقدمة عبر القنوات الرقمية والمباشرة.

وقالت إبراهيم إنه سيكون هناك تعاون مع شركة "غوغل" لتطوير هذا المركز، موضحة أن التعاون المشترك مع "المواصلات" يعكس رؤية الجهاز في تعزيز البنية التحتية الرقمية للحكومة ودعم المبادرات التي تساهم في تحسين كفاءة الخدمات الحكومية المقدمة عبر القنوات الرقمية والمباشرة.

وأضافت أن هذا التعاون سيسهم في رفع مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين وتعزيز التكامل بين الجهات الحكومية في تقديم خدمات أكثر تطورا وسلاسة.

ويعد مركز "واصل" الحكومي "101" منصة موحدة للاتصال الحكومي تهدف إلى توفير قنوات تواصل فعالة بين الجمهور والجهات الحكومية مما يسهم في تسهيل الإجراءات وتعزيز الشفافية وسرعة الاستجابة للاستفسارات والملاحظات.

ويعمل المركز حاليا كمركز اتصال ودعم فني للتطبيق الحكومي الموحد للخدمات الالكترونية "سهل" مما يعزز من دوره في دعم التحول الرقمي الحكومي وتقديم تجربة موحدة ومتطورة للمستخدمين.

تُعد نقلة نوعية على مستوى المنطقة في تشخيص الأورام وعلاجها بدقة عالية

العوضي: توسيع خدمات التصوير البوزيتروني المدمج مع أشعة الرنين المغناطيسي في عدد من المستشفيات

صورة جماعية

أعلن وزير الصحة د.أحمد العوضي، عن توسيع خدمات التصوير البوزيتروني المدمج مع أشعة الرنين المغناطيسي في عدد من المستشفيات، منوها ببدء تشغيل هذه التقنية في مستشفى الجهراء ويجري حاليا تدشينها في مستشفى الفروانية فيما سيتم قريبا تقديمها في مركز الكويت لمكافحة السرطان.

جاء ذلك في كلمة ألقاها نيابة عن وزير الصحة وكيل الوزارة المساعد لشؤون الخدمات الصحية المساندة د.عبدالله الفرس، خلال افتتاح مؤتمر "التطورات الطبية في الطب النووي والتصوير الجزيئي" الذي نظمه مجلس أقسام الطب النووي اليوم الخميس.

وشدد الوزير العوضي في كلمته إن تلك الأجهزة تعد نقلة نوعية على مستوى المنطقة في تشخيص الأورام وعلاجها بدقة عالية مما يعزز مستوى الرعاية الصحية المقدمة للمرضى.

وأوضح أنه في إطار مبادرات التحول الرقمي التي تتماشى مع رؤية الوزارة نحو نظام صحي رقمي متكامل سيتم إطلاق منصة رقمية خاصة بفحوصات الطب النووي توفر إرشادات شاملة حول دواعي الفحوصات والتحضيرات اللازمة وطريقة إجرائها.

وأشار الدكتور العوضي إلى أنه سيتم استخدام رمز الاستجابة السريعة "QR Code" لتمكين المرضى من الوصول إلى المعلومات بطريقة فعالة ومباشرة قائلا: إن رؤية الوزارة تستند إلى تعزيز الابتكار والتطوير في مجال الطب النووي مع التركيز على تحسين سلامة المرضى والارتقاء بجودة الخدمات الطبية وفقا لأحدث الممارسات السريرية.

وأوضح أن المؤتمر يهدف إلى تعزيز التعاون الخليجي في هذا المجال الطبي الحيوي الذي يشهد تطورا متسارعا وتطبيقات تقنية متقدمة تسهم في دعم الرعاية الصحية وتحقيق رؤية طبية أكثر شمولية وتكاملا.

من جانبه قال رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر د.عبدالرضا عباس، في كلمته إن المؤتمر يعقد هذا العام برؤية جديدة وطموحة "تعكس تطلعاتنا نحو مستقبل أكثر تطورا وازدهارا لهذا التخصص الطبي الحيوي".

وأكد الحرص على اختيار مواضيع دقيقة تساهم في توحيد الرؤية المستقبلية للطب النووي على مستوى المنطقة مع التركيز على تعزيز التعاون الخليجي والإقليمي وتوسيع نطاق المشاركة العلمية مما يجعل من هذا التجمع منصة علمية رائدة تجمع نخبة من الأطباء والخبراء والمتخصصين.بدورها قالت استشاري طب نووي رئيس قسم الطب النووي في مستشفى مبارك نائب رئيس المؤتمر الدكتورة شيماء الفارسي في كلمتها ان المؤتمر يعقد بالتعاون مع نخبة من الخبراء المحليين والخليجيين والعالميين المتخصصين في هذا المجال بالإضافة إلى التخصصات المصاحبة.

وأوضحت إن تنظيم مثل هذه اللقاءات الإقليمية ذات الأهداف المشتركة يعزز مبدأ الشراكة وتبادل الخبرات بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول المتطورة في هذا المجال بما يسهم في توفير أحدث الخدمات التشخيصية والعلاجية للمرضى. وأشارت الى أن المؤتمر الذي تستمر فعالياته ثلاثة أيام يسلط الضوء على التطور العالمي السريع في مجال الطب النووي والتصوير الجزيئي مع التركيز على أهمية تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الإقليمية في هذا المجال الحيوي.

وقالت ان المؤتمر يهدف إلى استعراض أحدث التطورات العالمية التي توصل إليها هذا التخصص من خلال ما يزيد عن 45 جلسة علمية تتخللها نقاشات ومحاضرات تفاعلية يقدمها أكثر من 20 محاضرا.

وأوضحت انه يتناول استعراض الخبرات الخليجية في مجال الطب النووي والمستجدات العالمية حول استخدام تقنيات الطب النووي في تشخيص أمراض القلب والغدد الصماء وتطورات تشخيص أمراض العظام والأمراض الشائعة لفئة الأطفال والتقدم العالمي السريع في مجال التصوير الجزيئي في تشخيص وعلاج الأورام السرطانية.